تقييم أثر سياسة البنك المركزي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي حالة العراق و مصر خلال الفترة (1990-2014)

أ/ صباح عجلان
جامعة بسكرة

الملخص :

يعد البنك المركزي أعلى سلطة نقدية يقع على عاتقها مسؤولية سير الفعاليات الاقتصادية و إدارة عرض النقد المتاح في الاقتصاد الوطني عن طريق أدوات السياسة النقدية، لبلوغ أهداف اقتصادية محددة على رأسها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و ذلك لما له من أهمية كبيرة على مستوى الإقتصاد الجزئي و الكلي، و مواجهة كل الأسباب و الظروف التي تحيد بالإقتصاد عن الإستقرار.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم مدى قدرة البنك المركزي في كل من العراق و مصر على تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1990- 2014) من خلال إبراز اثر سياسته في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، البنك المركزي، الإستقرار الإقتصادي، عرض النقد، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات.

Abstract :

The central Bank Is the highest monetary authority that Besed on the economic effective management and administrate money supply in the national economy, and It manages the money supply through the tools of monitoring policy to reach a limit economic objectives (goals) as a head of theme the economic stability, because its great importance at the level of micro and macro economy, and to face all the reasons and circumstances that divert the economy from stability

. So, we try from this research evaluating in what way the Iranian central Bank and Egyptian central Bank reached the economic stability in (1990-2014) showing the impact of its policy in some totally variable economic.

Key words: Monetary policy, Central bank, The Economic Stability, Money supply, GDP, Inflation, Unemployment, Balance of payments.

مقدمة:

يعد الاستقرار الاقتصادي موضع اهتمام واضعي السياسات الاقتصادية نظرا لما يهيئه من ظروف مناسبة لدعم عملية النمو الاقتصادي، و يمثل الإصلاح النقدي عنصرا هاما في كل سياسات الاستقرار لما يهدف اليه من خفض الطلب الكلي بغرض التأثير على مستوى التضخم و الطلب على النقد الأجنبي و التأثير على وضع ميزان المدفوعات.

و قد لعبت السلطات النقدية في كل من العراق و مصر دورا بارزا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار الداخلي ممثلا بتخفيض معدلات التضخم و استقرار معدلات نموها و الخارجي من خلال تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى إصلاح نظام سعر صرف الدينار، و ذلك باستخدام أدواتها للتأثير على معدلات التضخم من خلال السيطرة على معدل نمو السيولة المحلية، و بإدارتها للسياسة النقدية التي تعد أحد أشكال سياسات الإستقرار التي تنتهجها الدول لمواجهة ما يمكن أن تتعرض له من إختلالات إقتصادية متنوعة قد تصاحب التطور الإقتصادي في عموميته و الجانب النقدي منه على وجه الخصوص.

من خلال ما تم عرضه فالسؤال الذي يطرح هو: **إلى أي مدى تمكنت السلطات النقدية في العراق و مصر من خلال استخدام أدواتها النقدية من تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك خلال الفترة (1990-2014)؟**

و تقودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- متى نشأة البنوك المركزية في دول العينة؟
- ماذا نعني بالاستقرار الإقتصادي و ما هي أهم السياسات الكفيلة لتحقيقه؟
- كيف أثرت سياسة البنك المركزي على وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يبحث فيه و من الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، و هو تقييم اثر سياسة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي من خلال إبراز اثر سياسته على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح الأمور التالية:

- إعطاء توضيح وافي يغطي الجانب النظري من البحث يتمثل في استعراض نشأة و وظائف البنك المركزي و التعريف بالاستقرار الإقتصادي و أهم السياسات الكفيلة بتحقيقه؛
- تحليل مدى نجاح السلطة النقدية في كل من العراق و مصر في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي في ظل الظروف التي شهدها البلدان، و ذلك من خلال دراسة واقع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية أهمها: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات.

منهجية البحث:

جرى إتباع المنهج الوصفي المقترن بتحليل البيانات و المعلومات المتعلقة بمسار السياسة النقدية للبنك المركزي في كل من العراق و مصر، و مدى استجابة البنك للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد. و تم جمع البيانات و المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة بالاعتماد على البيانات و التقارير التي يصدرها كلا من البنك المركزي العراقي و المصري، و أيضا على المراجع و الدراسات العلمية و المجلات المحكمة.

حدود البحث:

تم تقسيم حدود البحث إلى:

- **حدود زمانية:** حددت مدة البحث بـ (24) عاما خلال المدة (1990–2014) و يعد بعدا زمنيا مناسبا للحكم على مدى فعالية أي سياسة.
- **حدود مكانية:** تم اختيار العراق و مصر لتقييم اثر سياسة البنك المركزي فيها على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي و المتمثلة أساسا في: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات.

هيكل الدراسة:

تتضمن هيكلية الدراسة ثلاث عناصر:

- الاستعراض المرجعي لنشأة البنوك المركزية في الدول محل الدراسة ؛
- الاستقرار الاقتصادي المفهوم و السياسات؛
- ملامح و توجهات السياسة النقدية في كل من العراق و مصر؛
- تحليل اثر سياسة البنك المركزي على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق و مصر خلال الفترة (1990-2014)؛

أولا: الاستعراض المرجعي لنشأة البنوك المركزية

يعد البنك المركزي أحد المؤسسات الأساسية في الدولة و التي تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، و تمثل السياسة النقدية واحد من أهم جوانب السياسة الاقتصادية و احد أهم مجالات عمل البنك المركزي التي تساهم بفعالية في تحقيق هذه الأهداف.

في البلدان العربية و التي تعد جزءا من البلدان النامية، ظهرت بها البنوك المركزية متأخرة تاريخيا بسبب خضوعها للسيطرة الإستعمارية، التي كانت تسيطر على النظام النقدي فيها، و قد نشأت البنوك المركزية في هذه الدول بعد حصولها على إستقلالها السياسي، و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي، و كان الهدف من إنشاءها التخلص من مظاهر التخلف، و تحقيق التنمية الإقتصادية فيها، من خلال تحريك المدخرات في المجتمع، و زيادة التكوين الرأسمالي، و تحريك الإقتصاد النقدي و تطوير الجهاز المصرفي بما يتفق مع أهداف التنمية إضافة إلى تحقيق الإستقرار في مستوى المستوى العام للأسعار [1].

ففي **العراق** تعود جذور الصيرفة المركزية إلى تأسيس المصرف الوطني العراقي بموجب القانون رقم(43) لسنة 1947، ليكون نواة المصرف المركزي العراقي الذي تمت تسميته فيما بعد بالبنك المركزي العراقي، كما أسندت له وظيفتان رئيستان إحداهما وظيفته كبنك للإصدار و الأخرى كبنك مركزي. و ذلك استنادا إلى القانون رقم (72) لسنة 1956[2] و الذي بموجبه وضحت صلاحيات البنك و زيد رأسماله من 5 ملايين دينار إلى 15 مليون دينار لضمان التوازن بين مركزه المالي و بين واجباته المتسعة بسبب نمو الكيان الاقتصادي و المالي في البلاد، كما و أن البنك قد باشر في أواخر تلك السنة إدارة حسابات الحكومة و الدوائر شبه الحكومية و مجلس الاعمار و تولى الأعمال المصرفية الخاصة بالحكومة كفتح الإعتمادات[3].

بينما في **مصر** مر إنشاء السلطة النقدية بها بعدة تطورات، استهدفت مسايرة التطورات المختلفة التي يشهدها الاقتصاد القومي، و أدت في النهاية إلى إنشائه في صورته الحالية، فقد تم إنشاؤه برأسمال قدره 500ألف جنيه إسترليني مملوكا للأجانب المقيمين في مصر، و ذلك لمزاولة الأعمال المصرفية التجارية، كما منحه القانون احتكار إصدار النقود لمدة 50 سنة، و هي الوظيفة التي قامت بها البنوك المركزية عند نشأتها[4] إلا أنه و بصدور القانون رقم (57) سنة1951، و الذي قضى بمنح البنك الأهلي سلطة

البنك المركزي مع تمصير إدارته، و بموجب هذا القانون أصبح هذا البنك يتولى مسؤولية التنظيم بما يكفل المصلحة العامة، خاصة في أوقات الاضطراب الاقتصادي. ليتم بعدها إصدار القانون رقم (40) لسنة 1960 في فيفري سنة 1960، و الذي انتقلت بموجبه ملكية البنك الأهلي المصري إلى الدولة، و في جويلية من نفس السنة تم إصدار القانون رقم (250) الذي نص على إنشاء البنك المركزي المصري كمؤسسة عامة تابعة للإدارة الحكومية، و يقوم بأعمال بنك الحكومة، و ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن الأهلي المصري.

ثانيا: الإستقرار الإقتصادي (المفهوم و السياسات)

1- مفهوم الإستقرار الإقتصادي:

يعد مصطلح الإستقرار الإقتصادي من المفاهيم القديمة في الفكر الإقتصادي، فقد أثار جدلا كبيرا بين المفكرين الإقتصاديين، و هو ما يفسر تباين المفاهيم الخاصة به، و لعل هذا التباين يعود إلى طبيعة الأهداف الإقتصادية التي تصبو الدولة إلى تحقيقها، إلى جانب المؤشرات التي يعبر عنها هذا المفهوم.

يعرف الإستقرار الإقتصادي على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، و تفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الإحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الحقيقي [5] فالبيئة الاقتصادية المستقرة تمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة من السياسات الاقتصادية في أي بلد من بلدان العالم، أي أن الاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي التي ليس هناك بلد في العالم محصن منها مهما كانت السياسات و السلطات التي تدير اقتصاد البلد، و تسمى هذه التقلبات بالدورات الاقتصادية (Cycles Economic)، و تحدث بين التقلبات العنيفة إلى التقلبات المعتدلة [6] ، أي أن مفهوم الاستقرار يتضمن هدفين أساسيين هما:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

إلا أنه و في ظل الإختلالات التي تعرضت لها الدول المتقدمة و الناشئة في موازين مدفوعاتها عقب الأزمة الإقتصادية الكبرى، و هو ما حمل الفكر الإقتصادي إلى إضافة

بعد آخر لمفهوم الإستقرار الإقتصادي و المتعلق بإستقرار ميزان المدفوعات، بإعتباره المسؤول الوحيد عن الإستقرار الإقتصادي في العلاقات الإقتصادية مع العالم الخارجي.

2- سياسات الاستقرار الاقتصادي:

تعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي على أنها:" مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي و الجزئي للوصول إلى حالة التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستويين الداخلي و الخارجي، أي أنها تستهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال تحقيق معدلات مقبولة من التضخم، و الحد من معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل، و المحافضة على استقرار سعر الصرف و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فضلا عن تحقيق معدل نمو مستقر في الناتج الحقيقي [7]، و لعل أهم سياسات الاستقرار الاقتصادي:

2-1- السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية على أنها تلك السياسات و الإجراءات الحكومية المتعلقة بالإنفاق الحكومي و الضرائب بهدف التأثير على الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) و تحقيق التوازن المرغوب للدخل بغية تحقيق أهداف إقتصادية و اجتماعية للمجتمع، و تتخذ السياسة المالية اتجاهين أحدهما توسعي و ذلك بتقليل الضرائب و الرسوم و زيادة الإنفاق العمومي و الآخر انكماشي يعتمد على زيادة الضرائب و الرسوم و تخفيض الإنفاق العمومي.

2-2- السياسة النقدية:

بات مستقرا في الأدبيات الإقتصادية أن السياسة النقدية تعد أحد أشكال سياسات الإستقرار التي تنتهجها الدول لمواجهة ما يمكن أن تتعرض له من إختلالات إقتصادية متنوعة قد تصاحب التطور الإقتصادي في عموميته و الجانب النقدي منه على وجه الخصوص[8]. و تعرف السياسة النقدية بأنها قدرة البنك المركزي على إستخدام أدوات نقدية معينة مثل سعر الخصم و الإحتياطي النقدي الإلزامي و عمليات السوق المفتوحة من أجل التأثير في الأهداف النقدية الوسيطة في سوق النقد و من ثم التأثير في الأهداف النهائية للدولة مثل النمو الإقتصادي و محاربة البطالة.

تكمن فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في كونها إحدى سياسات إدارة الطلب الكمي من خلال ما يأتي[9]:

- مدى استخدام أدوات السياسة النقدية(الكمية و النوعية) في تحديد الغرض الأساسي من استخدامها؛
- مدى التكامل في استخدام أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية أو ما يسمى **بالخليط المالي** النقدي المرغوب فيه؛
- استخدام الأدوات النقدية في الوقت الملائم لمعالجة الأوضاع النقدية المرغوب فيها؛
- القوانين و التعليمات كالقوانين الخاصة بالسلطة النقدية واستقلاليتها و قوانين المصارف التجارية.

ثالثا: ملامح و توجهات السياسة النقدية في كل من العراق و مصر

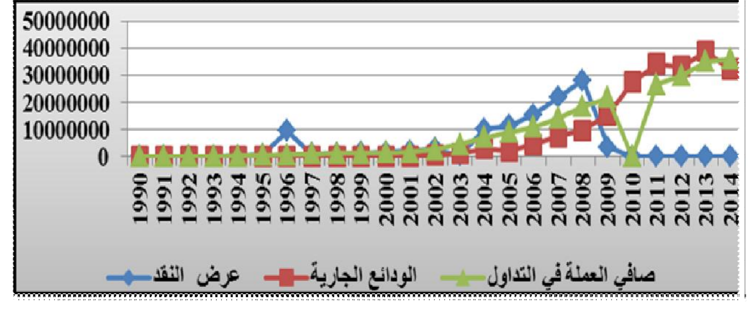
1- ملامح و توجهات السياسة النقدية في العراق

اتسمت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، قبل عام 2003 بعاملين اضعفا من فعالياتها وحدا من تحقيق أهدافها و هما البيئة الاقتصادية المتخلفة التي تعمل فيها، و ضعف التنسيق القائم بينها و بين السياسة المالية التي كثيرا ما تتعارض أهدافها مع أهداف السياسة النقدية، و ذلك بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي و لاسيما النفطية منها و التي جعلت النمو النقدي (عرض النقد) مرتبطا بشكل تلقائي بالمركز المالي للحكومة وسياستها الإنفاقية.

فقد تطور عرض النقد بصورة كبيرة خلال هذه المدة و هو ما يعكسه الشكل رقم (01) حيث ارتفع عرض النقد من 24670 مليون دينار عام 1991 ليبلغ ذروته سنة 1996حيث بلغ 960503 مليون دينار، محققا بذلك موجة تضخمية نتيجة التوسع في الإصدار النقدي، و هذا ما يعني فقدان السلطة النقدية وظيفتها الأساسية في السيطرة على مناسيب السيولة بما يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي، ليرتفع إلى 3013601.1 مليون دينار أي أكثر من ثلاثة ترليون عام 2002 و بمعدل نمو مركب بلغ 54.48% للمدة (1991-2002). أما بعد عام 2003 و بحصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية بموجب القانون رقم (56) لسنة2004، اتبع في رسم سياسته و تسيير أدواته مجموعة من الإجراءات و التدابير لإدارة عرض النقود و التحكم به، منها استخدام إشارة سعر الفائدة أداة لجذب الودائع الادخارية، فضلا عن إعطاء الحرية للمصارف في تحديد سعر الفائدة و ممارسة نشاط التحويل الخارجي بهدف زيادة قدرتها الإيداعية و الائتمانية. و رغم هذه الإجراءات بقت قدرته محدودة في السيطرة على حجم الكتلة النقدية إذ أخذت

معدلات النمو في عرض النقد تتزايد بشكل طردي، فمن خلال الشكل أدناه نلاحظ أن عرض النقد قد ازداد من 5773.60 مليار دينار عام2003 إلى21721.16 مليار دينار عام2007 ثم إلى 37300مليار دينار سنة 2009، و كان نصيب صافي العملة في التداول من هذه الزيادة بحدود36% ، في حين ساهمت الودائع الجارية بنسبة 64%، مما يعني ارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد إلى 41.6% عام 2009، قابلها انخفاض العملة في التداول إلى عرض النقد بنسبة58.4%. أما نهاية 2014 فقد انخفض عرض النقد إلى 72692مليار دينار مقابل 73831 مليار دينار نهاية عام 2013 نتيجة تراجع نشاط معظم الفعاليات الاقتصادية و يعود ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية بنسبة-5.7 %، فقد شكلت العملة خارج البنوك ما نسبته 49.6% من عرض النقد عام 2014 مقابل 50.4% للودائع الجارية، فيما شكلت العملة خارج البنوك ما نسبته 47.4% من عرض النقد عام 2013 مقابل 52.6% للودائع الجارية الأمر الذي يعكس ارتفاع نسبة مساهمة العملة خرج البنوك في عرض النقد خلال هذا العام مقابل تراجع نسبة مساهمة الودائع الجارية[10].

الشكل رقم(01): عرض النقد و مكوناته في العراق للمدة من (1990-2014)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

2- ملامح و توجهات السياسة النقدية في مصر:

لم تخرج إدارة السياسة النقدية قبل 1990عن الإطار العام الذي يحكم فلسفة إدارة الاقتصاد المصري، فعلى الرغم مما أتاحه تعديل قانون البنك المركزي بموجب القانون رقم (120) لسنة1975 بخصوص تنظيم السياسة النقدية و الإشراف عليها وفقا للخطة العامة للدولة، بما يساعد على تنمية الاقتصاد القومي و استقرار النقد، واتخاذ ما يراه من الأدوات و الوسائل للتأثير في توجيه الائتمان من حيث الكمية و النوع و السعر، إلا أن

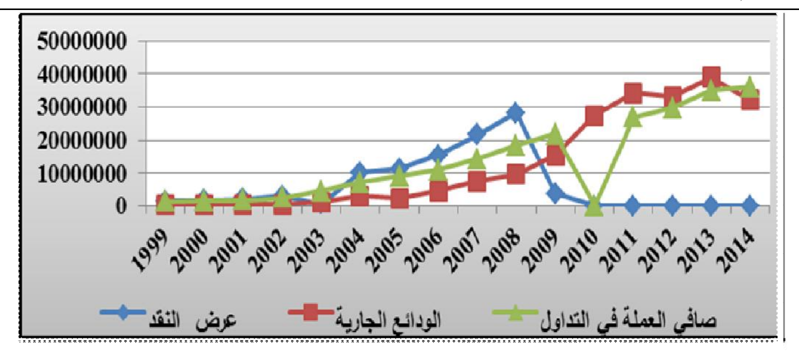
التطبيق الفعلي للسياسة النقدية تبنى أساسا استخدام الأساليب والأدوات المباشرة التي تستهدف إجماليات النقود إلى جانب الاستخدام الجزئي لبعض الأدوات غير المباشرة[11].

أما بعد سنة 1990 فقد بدأت السلطات النقدية في تحديث إدارة السياسة النقدية، و ذلك من التبعية إلى المزيد من الاستقلالية و إبعاد السياسة النقدية عن التمويل بالعجز في الميزانية العامة، و لقد تزامنت هذه الإصلاحات مع الإصلاح المالي الذي تبنته مصر و الذي جاء في إطار برنامج التثبيت و التكييف الهيكلي عام 1991، و تركيز إصلاح السياسة النقدية في استخدام أدوات غير مباشرة لإدارة السيولة و تعزيز أرصدة البنوك من العملة المحلية.

و قد شهد النصف الأول من عقد التسعينات (1991–1995) زيادة في السيولة المحلية الخاصة من 82.50 مليار جنيه مصري سنة 1990 إلى 98.45 مليار جنيه مصري سنة 1991 و بمعدل نمو 19.3% [12]. و رغم زيادة القيمة المطلقة للعناصر المكونة لإجمالي السيولة المحلية خلال هذه الفترة، إلا انه لم يطرأ أي تطور على الهيكل النسبي للعناصر المكونة لها (انظر الشكل رقم (02)) و هو ما يعني اتسام السياسة النقدية بالثبات خلال هذه الفترة، أي أنها قد نجحت في تحقيق الاستقرار المنشود في السيولة المحلية.

أما خلال النصف الثاني من عقد التسعينات(1996–2000)، اتجهت السلطة النقدية في مصر نحو إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجه مجموعة من الصدمات المحلية و العالمية، و كان في مقدمتها الأزمة المالية الآسيوية و التي أدت إلى خروج رؤوس الأموال من مصر نحو الخارج و بحدود 422 مليون دولار، و هو ما سبب انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي قصير الأجل، و نتيجة لهذه الظروف فقد انخفض معدل نمو السيولة المحلية M2 إلى 9.54% عام 1998 بعد إن كان متصاعدا خلال عام 1997. بينما خلال الفترة (2003–2014) فقد اتبع البنك المركزي بعد حصوله على الاستقلالية التامة عن الحكومة في رسم سياسته و تسيير أدواته مجموعة من الإجراءات و التدابير لإدارة عرض النقود و التحكم به بما يحقق الاستقرار السعري و يضمن الوصول إلى نظام مالي سليم. و رغم هذه الإجراءات بقت قدرة البنك المركزي في السيطرة على حجم الكتلة النقدية محدودة إذ أخذت معدلات النمو في عرض النقد تتزايد بشكل طردي [13].

الشكل رقم (02): عرض النقد و مكوناته في الاقتصاد المصري للمدة (1990–2014)



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير البنك المركزي المصري .

رابعا: تحليل اثر سياسة البنك المركزي على استقرار مؤشرات الاقتصادي الكلي:

إن تقييم أثر سياسة البنك المركزي على الاستقرار الاقتصادي الكلي يتم من خلال المؤشرات الأساسية لهذا الاستقرار و ذلك بدراسة وضعية كل من: معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة و أخيرا وضعية ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة و هي العناصر المشكلة لما يسمي بمربع كالدور.

1- النمو الاقتصادي:

تأثر الاقتصاد العراقي خلال مرحلة التسعينات جراء العقوبات التي فرضت عليه و لأكثر من عقد من الزمن، و التي كان من نتائجها انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي[14]، فقد انخفض من 174.04 % سنة 1990 إلى -24.09% سنة 1991، إلا انه و بعد إبرام مذكرة التفاهم بين العراق و الأمم المتحدة سنة 1996 ضمن برنامج (النفط مقابل الغذاء)، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى 79.73% سنة 2004 بعد ان كان-2.90% سنة 1996. أما خلال الفترة (2001-2015) فقد سجل معدل نمو الناتج المحلي في العراق زيادات متتالية، و يعود السبب في ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم نتيجة عمل السياسة النقدية في ضبطه من خلال مزاد البنك المركزي، كما تعود بالدرجة الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية التي وصلت إلى أكثر من 140 مليار دولار للبرميل الواحد و ارتفاع.

أما في **مصر** فقد شهد النمو الاقتصادي ارتفاعا من 2.6% إلى 3% للأعوام (1990-1993)، على التوالي و استمر في الارتفاع ليبلغ أعلى ارتفاع له سنة 2000 بمعدل 6.3%، إلا انه و نتيجة الحرب على العراق و ظروف الركود التي سادت الاقتصاد العالمي انخفض إلى 3.1 % سنة 2003 مقابل 3.2% لسنة 2002، بينما شهدت

الفترة (2004–2014) تحسنا في النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى. و قد جاء هذا التحسن مدعوما بزيادة الطلب المحلي و الصادرات غير البترولية و انتعاش أسواق الأوراق المالية و إصلاح النظام الضريبي، بالإضافة إلى توفير المناخ المواتي للاستثمار و هو ما ساهم في استمرار اضطلاع القطاع الخاص بدور فعال في عملية التنمية و جذب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- التضخم:

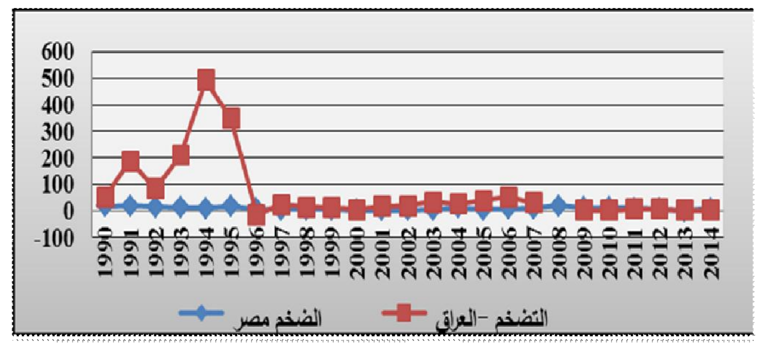
في **العراق** شهدت معدلات التضخم خلال الفترة (1990–1995) ارتفاعا حادا بسبب بروز ظاهرة (الدولرة)، فقد ارتفع من51.64%سنة 1990 إلى493.15% سنة1994، ليصل سنة 1995 إلى مستويات لم يعهدها الاقتصاد الوطني، أما خلال الفترة (1996–2015) فقد تباينت معدلات التضخم بين التناقص و الارتفاع التدريجي، حيث سجل معدل التضخم عام 1996 معدلا سالبا قدر بـ 15.5– % ثم ايجابي قدره 23% عام1997 ثم انخفض إلى 19.3% عام 2002[15]. ليرتفع إلى 33.61% سنة 2003 لينخفض في سنة2004 إلى 26.96% ليعود إلى الارتفاع سنة 2005 إلى 36.95 %، رغم انتهاج السلطات النقدية و المالية على حد سواء إجراءات للحد من نسب التضخم، و عاد إلى الزيادة سنة 2012 ليصل إلى 6.1 % ثم انخفض إلى 2.2% في سنة 2014.

أما في **مصر** فقد اتسمت معدلات التضخم خلال مرحلة التسعينات بالتذبذب و ذلك انعكاسا للأوضاع العالمية و المحلية، فقد شهد التضخم اتجاها تصاعديا في أعقاب تخفيض العملة في عام 1991 لنخفض في العام الموالي نتيجة استقرار سعر الصرف الاسمي، و لسوء الحظ لم يستمر هذا الوضع طويلا نظرا لزيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص [16]، فمنذ عام 1996 استقرت معدلات التضخم عند مستويات منخفضة نتيجة انخفاض مستويات الأسعار العالمية، بالإضافة إلى نقص السيولة ليرتفع إلى 12.6%في اكتوبر2004 مما يعس تباطؤ انتقال أثار الانخفاضات المتتالية في سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري، لينخفض في شهر مايو2006، لارتفاع قيمة الجنيه نتيجة لتفعيل سوق الإنتربنك الدولاري بعد افتتاحها في ديسمبر2004، ثم انخفض إلى نحو 7.3% في يونيو 2012 [17] ليرتفع إلى 9.8 % سنة 2013 و ذلك نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري، و بالتالي زيادة تكلفة الواردات، بالإضافة إلى الاضطرابات

السياسية و الأمنية في البلاد و التي أثرت سلبا على المعروض من السلع في الأسواق المحلية[18].



الشكل رقم (04): معدل التضخم للمدة (1990-2014)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي .

3- البطالة

تعد ظاهرة البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي بإختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية، و هي من أخطر المعوقات التي تواجه الإصلاح الإقتصادي، إضافة إلى إنها تشكل هدرا للعنصر البشري.

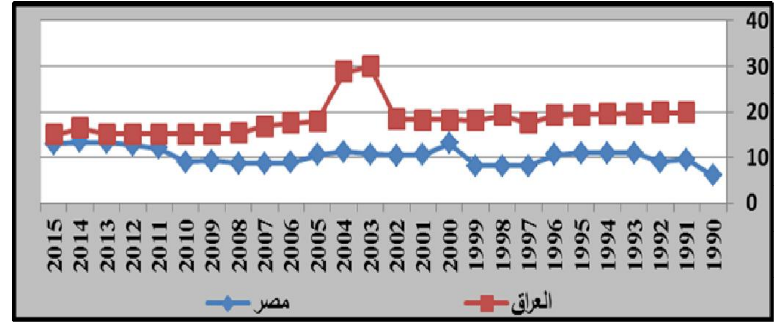
ففي **العراق** و قبل تسعينات القرن الماضي لم يكن العراق يعاني من بطالة واضحة و ذلك بفضل البرامج و الأساليب التي تضمنتها الخطط التنموية في ذلك الوقت، إذ أن ما تحقق من إيرادات النفط كان كفيلا بتحقيق فرص عمل و في جميع القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة المؤسسة العسكرية في تأجيل آلاف الشباب عن سوق العمل[19]. إلا أن قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق التشغيل تراجعت كثيرا منذ حرب الخليج الثانية سنة1991 و أخذت البطالة بالتفاقم، فقد قدرت بـ (19.8%، 19.4%،18.1 %) للسنوات 1999،1995،1991على التوالي، أما خلال الفترة (2004-2014) فقد أشارت تقارير الجهاز المركزي إلى تراجع معدلات البطالة، فقد تراوحت ما بين (30 -18)% و استقرت عند 15.2%في عام 2010، لتتراجع إلى 11% خلال عامي (2012-2013)، لتستقر عند 16.4%سنة 2014.

أما **الاقتصاد المصري** فقد شهد تفاقما لمشكلة البطالة في أواخر التسعينات إلا أن جذورها تعود إلى مراحل سابقة غير أنها كانت بمعدلات متواضعة و غير مثيرة للقلق، و

مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي و حتى منتصف التسعينات اتجه معدل البطالة نحو الزيادة حيث ارتفع من 9.6% سنة 1991 إلى 11% عام 1995 و ذلك بفعل تطبيق إجراءات برنامج التكييف الهيكلي التي ترتب عليها الاستغناء عن العديد من الأيدي العاملة. لينخفض إلى (8.1-10.5) % سنة 1996،1999 على التوالي. إلا ان تعرض الاقتصاد المصري لبعض الأحداث العالمية و المحلية غير المواتية، أدت إلى ارتفع معدل البطالة إلى (13- 13.4) % سنة 2000،2014 على التوالي .



الشكل رقم(05) : معدل البطالة في العراق و مصر(1990-2014)



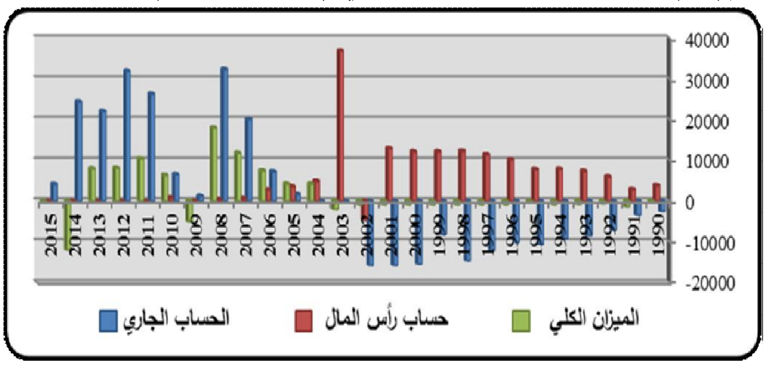
المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي: العراق- مصر.

4- ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية و الإقتصادية في وضع معالم سياساتها الإقتصادية المختلفة، فهو من أهم مؤشرات التوازن الخارجي و بذلك فهو يعد وسيلة هامة للوقوف على الحالة التي عليها إقتصاديات الدول، و لقد شهد ميزان المدفوعات في دول العينة تطورات هامة نبرزها فيما يلي:

في **العراق** و عند إلقاء نظرة على وضع توازن ميزان المدفوعات في الشكل رقم (06)، نجد انه قد تعرض لعجز منذ التسعينات إلى غاية عام 2003، و يعود سبب ذلك إلى حرب الخليج و فرض الحصار الاقتصادي و العقوبات الدولية التي فرضت عليه، فقد قدر العجز سنة 2003 بـ (-1900.7) مليون دولار، و جاء هذا العجز نتيجة العجز في الحساب الجاري البالغ 934.5- مليون دولار، رغم الفائض الذي حققه حساب رأس المال و المقدر بـ 36910 مليون دولار. أما خلال الفترة (2004-2014) فقد حقق ميزان المدفوعات فائضا بإستثناء سنة 2009 سجل عجزا بسبب تأثر أسعار النفط بالأزمة العالمية التي حدثت نهاية 2008.


الشكل رقم(06):أرصدة ميزان المدفوعات العراقي (1990–2014)



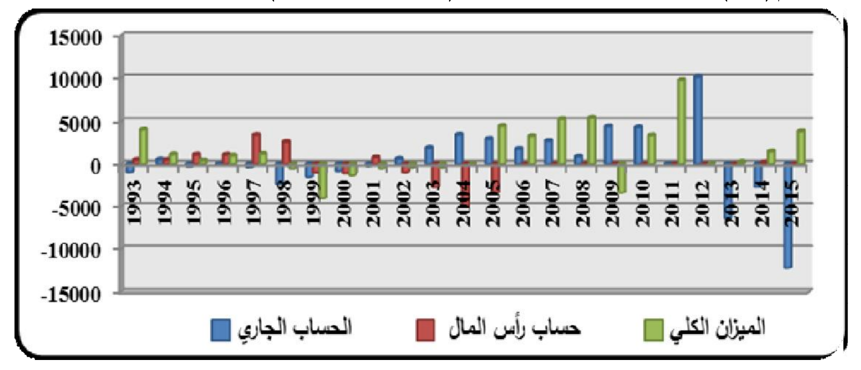
المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

أما في **مصر** فقد شهد ميزان المدفوعات خلال عقد التسعينات تغيرات جوهرية كانت نتاج عوامل داخلية و أخرى خارجية، بداية بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي و التثبيت الهيكلي إلى تفعيل برامج الخصخصة و إعطاء دور أكبر لسوق الأوراق المالية، و ما استتبعه من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، مرورا بالأزمة الاقتصادية المالية التي ضربت أسواق دول جنوب شرق آسيا و حادث الأقصر عام 1997 و تأثير ذلك بشكل مباشر على حركة السياحة. فقد سجل ميزان المدفوعات فائضا خلال الفترة(1990–1997) قدر بـ 20.9مليار دولار، في حين بلغ مجموع العجز في ميزان المدفوعات خلال الثلاث سنوات الأخيرة نحو5.3 مليار دولار، و يعود إلى العجز في الميزان الجاري، رغم الفائض الذي حققه حساب رأس المال خلال تلك الفترة، إذ وصل العجز في الميزان الجاري لنحو (–2478.6) مليون دولار سنة 1998 مقابل –1723.8 مليون دولار عام 1999 ليصل إلى نحو (–1123) مليون دولار عام 2000. أما خلال الفترة (2000–2014) فقد عرف ميزان المدفوعات تذبذبا بين العجز و الفائض، فقد حقق فائض غير مسبوق قدر بنحو 4.5 مليار دولار سنة 2005 مقابل فائض قدره 5.4مليار دولار عام2008، ليسجل عجزا بلغ نحو 3.4

مليار دولار سنة 2009 و 9.8 مليار دولار سنة 2010 متأثرا بتداعيات الأحداث السياسية التي مرت بها مصر و المنطقة العربية، و التي أثرت سلبا على كل من الإيرادات السياحية و تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، ليتواصل العجز سنة 2011 و يبلغ حوالي 11.3مليار دولار، ليبدأ بعدها في تحقيق فائض، و ذلك للمرة

الأولى منذ ثورة 25 يناير 2011 حيث بلغ حوالي 237.0 مليون دولار، ليصل سنة 2014 إلى 3824.9 مليون دولار.

الشكل رقم(07):أرصدة ميزان المدفوعات (1990– 2014)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوية لبنك المركزي المصري

الخاتمة:

على ضوء المعلومات التي احتواها هذا البحث، تم التوصل إلى جملة الاستنتاجات نوجزها في النقاط التالية:

- تتباين أهداف الإستقرار الإقتصادي من نظام إقتصادي إلى آخر، إلا أن هناك توافق في السياسات المعنية بتحقيقه و المتمثلة أساسا في: السياسات النقدية، السياسات المالية؛
- تتجلى مظاهر الاستقرار الاقتصادي في استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر في عدد السكان، و في إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلم الاجتماعي و الأمن الاقتصادي، و كذلك في إستقرار المستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية في الداخل و الخارج؛
- عملت السلطات النقدية في دول العينة على إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الإستقرار النقدي و تنظيم مستويات السيولة المحلية بما يتناسب مع متطلبات حركة النشاط الإقتصادي؛
- إتجهت السلطات النقدية في دول العينة إلى تطبيق سياسة نقدية إتسمت بالتوجه نحو الإعتماد بدرجة أكبر على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بغية إعطاء دور أكبر لعوامل السوق و تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية و زيادة كفاءة و سرعة إنتقال تأثير السياسة النقدية.

- ساهمت سياسة البنك المركزي في العراق و مصر في تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي وهو ما انعكس على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة بعد حصولها على استقلاليتها، إلا أن ضعف التنسيق بين سياستهما النقدية و السياسة المالية و كثرة التعارض بينهما اضعف من فعاليته في تحقيق ذلك.

الهوامش:

[1]. عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، **النقود و البنوك و المؤسسات المالية.** مركز يزيد للنشر، ،الأردن،2006، ط 2، ص 302.

[2]. حيدر حسين آل طعمه، **البنك المركزي العراقي: إرهاصات الهيمنة و قضم الاستقلالية.** مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد، العدد، جامعة بابل،2014، ص 129.

[3]. بان صلاح الصالحي، **دور البنك المركزي في مالية الدولة.** مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، المجلد 04، 2012، ص227.

[4]. نبيل حشاد نبيل حشاد، **إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة**، إتحاد المصارف العربية، بيروت،1994، ص 340.

[5]. وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، بيروت،2010 ، ص ص. 68.67

[6].أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، **قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013).** مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة واسط، العدد21، 2016، ص 08.

[7].نفس المرجع، ص 09.

[8].محب خله توفيق، **إستهداف التضخم: إستراتيجية جديدة للسياسة النقدية للبنك المركزي المصري- دراسة تحليلية.** المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، جامعة الإسكندرية، العدد 03، الجزء الثاني، 2010، ص.290

[9].يوسف على مجيد، م م نعيم صباح جراح، **استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.**مجلة الخليج العربي العدد1-2، 2016،ص 109.

[10].البنك المركزي العراقي، **التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، 2014.ص 30.

[11]. محب خله توفيق، مرجع سابق، ص ص309-310.

[12]. رعد حمود عبد الحسين تويج، **الطلب على النقود و إدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة للعراق.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010.

[13].محمد محمود داغر محمود ، جبر عاشور حسان، **العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة(1990-2011).** مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 20، العدد 78، 2014، ص 219.

[14].سحر قاسم محمد، **الآليات الواجب توفرها لإنتقال العراق من السوق المخطط إلى اقتصاد السوق.**البنك المركزي العراقي، 2011.، ص 54 .

[15].توفيق صبري المراياتي، **دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق،** مجلة الخليج العربي، مجلد 36 العدد(1-2)، 2008، ص53.

[16].البنك المركزي المصري، **الطلب على النقود بمعناها الواسع (M2) في مصر: اختبار للاستقرار وآليات السياسة النقدية.** مرجع سابق، ص 06

[17].البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2011-2012.**ص 66.

[18].البنك المركزي المصري، **التقرير السنوي 2012-2013.**ص 71.

[19]..خالد روكان عواد، **الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة و التحديات.** مجلة زنكو للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة صلاح الدين، العراق، 2015، ص 65.